S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/741
25 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بأحكام الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ٥ من القرار ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كلفني مجلس الأمن بتقديم تقرير دوري إليه بشأن تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء محكمة دولية لرواندا. وفي تقريري الأول المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/134)، أبلغت المجلس بالخطوات المزمع اتخاذها من أجل التنفيذ العملي للقرار، وأوصيت باختيار أروشا، في جمهورية تنزانيا المتحدة، مقرا للمحكمة. وفي تقريري الثاني المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1995/533)، قدمت معلومات بشأن الترتيبات التي اتخذت فيما يتعلق بمقر المحكمة في أروشا، وحددت مركز المحكمة من حيث التمويل. وأود في هذا التقرير إحاطة المجلس علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالترتيبات العملية والقانونية الخاصة بالمحكمة، وحالة المساهمات بالأموال والموظفين، وأنشطة هيئاتها المختلفة.

ثانيا - الترتيبات المتعلقة بمقر ومباني المحكمة

٢ - كما أشرت في تقريري الأخير (S/1995/533)، لا يزال يتعين تسوية عدد من المسائل بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يخص اتفاق مقر للمحكمة. وبعد مناقشات جرت بين مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة والممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ينظر الطرفان في مسألة إبداء تفاهمهما فيما يتعلق بتفسير وتنفيذ بعض أحكام الاتفاق، في تبادل جانبي للرسائل. وريثما يرد رد نهائي من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، من المنتظر أن يتم التوقيع على اتفاق المقر بين الأمم المتحدة والحكومة عما قريب.

٣ - ونظرا للروابط المؤسسية بين المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (مثل غرفة الاستئناف المشتركة والمدعي العام المشترك)، من المزمع الاضطلاع من وقت لآخر ببعض أنشطة وإجراءات محكمة رواندا في لاهاي. ولتيسير أنشطة وإجراءات المحكمة، قدم إلى السلطات الهولندية مشروع تبادل للرسائل تم بموجبها تطبيق الأحكام ذات الصلة للاتفاق بين الأمم المتحدة وهولندا فيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا، على أنشطة وإجراءات محكمة رواندا في الأراضي الهولندية. وفي ذلك الصدد، سينشأ

95-26245 250895 250895

في هولندا مكتب اتصال صغير لمحكمة رواندا، يشغله موظف واحد من الفئة الفنية وموظف واحد أو موظفان من موظفي دعم السكرتارية. كما أن نائب المدعي العام سيغادر كيغالي من وقت لآخر، بصحبة معاونيه، لإجراء مشاورات في لاهاي، حسب الضرورة. وفيما عدا ذلك اتخذت بالاشتراك مع المدعي العام، موقفا يقضي بإجراء التحقيقات انطلاقا من مكتب المدعي العام في كيغالي، وفي أروشا، حالما يصبح هذا الأخير عاملا.

٤ - وللتعجيل من الانتهاء من ترتيبات استئجار مباني المحكمة، وأعمال إعادة البناء الضرورية في مركز المؤتمرات الدولية في أروشا، أنشئت فرقة عمل للإشراف على ترتيبات الاستئجار وعلى عمليات التعاقد وإعادة البناء والمشتريات. وسيتيح النهج الذي ينفذ على مراحل، المعتمد لإنشاء المحكمة، بدء عمل المحكمة في وقت لاحق من العام ١٩٩٥.

ثالثا - التمويل

٥ - في القرار ٢٥١/٤٩ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، حددت الجمعية العامة طريقة تمويل المحكمة. فقد اعتمدت الجمعية ميزانية قدرها ١٣,٥ مليون دولار للمحكمة عن الفترة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وكترتيب مخصص واستثنائي، قررت توزيع هذا المبلغ مناصفة بين الميزانية العادية للاشتراكات المقررة للحساب الخاص لعمليات حفظ السلم. وأذنت لي على وجه الخصوص باتخاذ الترتيبات الضرورية، بما في ذلك توقيع عقد الاستئجار وعقود البناء الخاصة بمباني المحكمة، والتعاقد مع موظفيها لمدة لا تتجاوز ١٢ شهرا، من أجل ضمان توفير المرافق الملائمة والموارد الضرورية من الموظفين. ومع اعتماد ميزانية الجمعية العامة في تموز/يوليه ١٩٩٥، بات للمحكمة الآن أساس مالي سليم سيمكنها من الدخول في التزامات مالية وغير مالية طويلة الأمد، بما في ذلك أعمال البناء والتوظيف.

٦ - وبالإضافة إلى الأموال المتاحة في الميزانية، هناك مبلغ ٦,٣ من ملايين الدولارات عبارة عن تبرعات نقدية وتبرعات معلنة، متاح في الصندوق الطوعي لدعم أنشطة المحكمة.

٧ - وفيما يتعلق بالتبرعات العينية، قدمت بلدان معينة إلى المحكمة منحا في شكل خدمات موظفين مؤهلين للمساعدة في أعمال المدعي العام أو المسجل، حسبما تكون الحالة. وتم التوقيع مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على اتفاق للمساهمة بتقديم موظفين إلى المحكمة. ويجري حاليا التفاوض بشأن اتفاقات مشاهبة مع الدانمرك وسويسرا وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ومع إحدى المنظمات غير الحكومية.

رابعا - المحكمة

ألف - القضاة

٨ - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، اعتمد قضاة المحكمة النظام الداخلي والأدلة وفقا للمادة ١٤ من النظام الأساسي. وتم تكليف قضاة بالعمل في دائرتين للمحاكمة، ووضع قائمة بانتداب قضاة لمراجعة عرائض الاتهام للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبعد إنجاز جدول أعمال اجتماعهم الأول، يستعد القضاة حاليا للعمل في المحكمة بعد مهلة وجيزة حالما يتم الانتهاء من تقديم عريضة الاتهام الأولى.

باء - قلم التسجيل

٩ - أقوم حاليا بالتشاور مع رئيس المحكمة وفقا للمادة ١٦ من النظام الأساسي لكي أتمكن من تعيين المسجل. ويحدوني الأمل في إمكانية تعيين المسجل في غضون الأيام القليلة المقبلة.

جيم - الملاك الوظيفي للمحكمة

١٠ - فيما يتعلق بالملاك الوظيفي للمحكمة، فإن الحالة حاليا كما يلي: هناك ١٨ موظفا من الفئة الفنية يعملون حاليا في المحكمة، بما فيهم المدعي العام في لاهاي. ومكتب المدعي في كيغالي يضم نائب المدعي و ١٠ محققين/موظفين قانونيين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك موظف الاتصال الملحق بمكتب المدعي العام في لاهاي والذي يسافر من حين إلى آخر لتأدية وظائفه. وهناك سبعة محققين عبارة عن موظفين أسهمت بهم دول أعضاء. وتجدر الإشارة إلى أن هناك سبعة مرشحين إضافيين قبلوا بالفعل عروضا بالتعيين وسيسافرون إلى كيغالي حالما تثبت لياقتهم الطبية ويتم تجهيز وثائق السفر الخاصة بهم، وسترسل أيضا عروض بالتعيين إلى تسعة مرشحين آخرين في الأيام القليلة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يصل خلال الأشهر الثلاثة القادمة ما يقرب من ٤٠ موظفا أسهمت بهم دول أعضاء.

دال - التحقيقات الجارية

١١ - فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية، أبلغني المدعي العام، أنه بالنظر إلى المستويات الحالية للموظفين، تتركز التحريات حاليا حول مجموعة من الأفراد المشتبه في مسؤوليتهم أساسا عن التخطيط أو التحريض أو ارتكاب جرائم. ويقوم المحققون بتقييم وتحليل قدر كبير من المادة التي جمعتها المحكمة والهيئات الأخرى خلال الأشهر الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم حاليا إجراء مقابلات مع الشهود في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وريثما يتم الانتهاء من تجهيز موقع أروشا بمرافق التكييف اللازمة لمعدات الحاسوب، أشار المدعي العام إلى أنه من أجل الاستمرار في تحقيق الهدف المتمثل في إصدار عرائض الاتهام الأولى

فيما بعد في عام ١٩٩٥، سيتم على أساس مؤقت في لاهاي إنشاء مركز صغير لتجهيز الوثائق باستخدام المباني المحددة أعلاه. وأبلغني المدعي العام أنه لا التحقيقات التي أجراها ولا المعلومات المتاحة لديه من سلطات رواندا قد أفادت في تحديد المشتبه فيهم من بين المحتجزين حاليا في سجون رواندا الذي يرى من المناسب التحقيق معهم. وليس من المتوقع أن تصدر عرائض الاتهام الأولى قبل نهاية ١٩٩٥.

١٢ - وسوف يسافر رئيس المحكمة والمدعي العام معا الأسبوع القادم إلى كل من كيغالي وأروشا. وسيجتمعان مع ممثلي حكومة رواندا ومع ممثلي الخاص هناك ومع نائب المدعي العام لمناقشة مختلف المسائل المتعلقة بإنشاء المحكمة. وسيتشاورون أيضا فيما بينهم بشأن برنامج العمل الخاص بالتحقيقات وإعداد عرائض الاتهام وإجراء المحاكمات. وسيجتمعان في أروشا مع ممثلين لمركز المؤتمرات الدولي ومعاينة المباني التي ستستخدمها المحكمة.

- - - - -